دراسة احصائية وتحليلية حول الغلاء في لبنان

فيما يلي نقدم « الهدف » دراسة علمية احصائية وتحليلية حول الغلاء في لبنان واسبابه الخارجية والداخلية .

١ ــ الغلاء المستورد (او الاسباب الخارجية للغلاء)

أ ــ اعتماد لبنان على المستوردات ومصادر الاستيراد

ان لبنان يعتمد على المستوردات بشكل متصاعد لسد حاجاته ذلك ان حصة المستوردات في جميع اوجه الدخل ارتفعت من ٣٨٪ عام ١٩٧٠ الى حوالي ٤٧،٥٪ عام ١٩٧٣ . وهذه النسب هي من اعلى النسب في العالم اي ان لبنان هو من اكثر بلدان العالم اعتمادا على الاسترداد لتلبية حاجاته . وهذا يعني ان الاقتصاد اللبناني في الوضع الحالي لا يوفي الا قسطا من انفاق الشعب بالسلع الصناعية والزراعية .

ان ما بين ثلثي المستوردات وثلاثة ارباعها تاتينا من الدول الراسمالية الصناعية (٧٥٪ لعام ١٩٧٢) وذلك بسبب تبعية لبنان لهذه الدول (اي دول اوروبا الغربية والياسان والولايات المتحدة وكندا) .

ب ــ ارتفاع الاسعار في البلدان الراسمالية

الوقائع : ان البلدان الصناعية الراسمالية تعاني منذ سنوات من ارتفاع عام للاسعار وقد تسارع هذا الارتفاع في عام ١٩٧٣ بشكل كبير . اذ ان المؤشر السنوي لارتفاع الاسعار في هذه البلدان كان في فترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٧١ تراوح حسب البلدان ما بين ٢،٤٪ و ٦،٨٪ اما في عام ١٩٧٣ فقد قفز هذا المؤشر الى معدل ١٠،٤٣ .

وقد ادى هذا الارتفاع الى زيادة اسعار مستوردات لبنان ما بين ١٤،٦٪ و ١٦،٧٪ . ومما ان المستوردات كانت تسد حوالي ٤٧،٥٪ من الانفاق في لبنان فيمكننا القول ان هذا الارتفاع في اسعار المستوردات كان يجب ان يرفع اسعارنا في الدخل ما بين ٦،٣٪ و ١١،٥٪ . ولكن قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الاجنبية قد ارتفعت بشكل ملحوظ لان الكثير من العملات الاجنبية وخاصة عملات الدول الراسمالية الصناعية قد انخفضت (الدولار ، الفرنك ، الاسترليني ، المارك) خلال عام ١٩٧٣ . لذلك كان من المفروض ان تكون اسعار المستوردات بالليرة اللبنانية قد ارتفعت اقل من ذلك . وبالطبع كان من المفروض ان يكون تاثير ارتفاع اسعار المستوردات على الاسعار الداخلية اقل ايضا . وتقدر نسبة الارتفاع التي كان يجب ان تلحق بالاسعار في الداخل بسبب ارتفاع الاسعار في البلدان الراسمالية الصناعية بما يتراوح بين ٥٪ و ٧٪ حسب السلع الا ان الارتفاع الفعلي للاسعار في لبنان كان ما بين ٢٤٪ و ٢٩٪ حسب السلع عام ١٩٧٣ . لذلك يمكننا ان نستنتج ان الاسباب الداخلية عام ١٩٧٣ قد سببت ارتفاع بالاسعار يتراوح بين ١٩٪ و ٢٢٪ حسب السلع .

هكذا نسقط اسطورة الغلاء المستورد والحجج الواهية التي قدمت لتبرير الاسباب الاساسية للغلاء .

لذلك سنسعى الى كشف الاسباب الاساسية للغلاء التي تكمن في علاقة الداخل بالخارج : اسباب اعتماد لبنان على المستوردات ودور اقتصاده في المنطقة وتبعه القطاعية ، بنية قطاع الاستيراد (تدفق الرساميل العربية الى لبنان) وفي البنيه الداخلية للاقتصاد اللبناني .

الاسباب : مقابل انتاج البضائع يجري توزيع الداخل على جميع الفئات التي تشترك في عملية الانتاج (اجور ، ارباح) وهذه الداخيل توزع على شكل نقود .

في الاحوال العادية تكون كمية النقود المتداولة اي مجموع الداخيل مساوية للبضائع المنتجة اي انه لا يتوزع من النقود الا ما سمح بشراء البضائع التي انتجت .

وعليه في وضع عادي ، عندما ترتفع كمية السلع او البضائع المنتجة ترتفع معها كمية النقود المتداولة .

يظهر التضخم عندما يكون هنالك ارتفاع في كمية النقود المتداولة لا يقابله ارتفاع في كمية البضائع المنتجة في هذه الحال يقال : ازداد الطلب على البضائع في حين بقي العرض كما هو . فترتفع الاسعار .

لكن لماذا يحدث ان يزداد الطلب ويبقى العرض كما هو اي لماذا تزداد كمية النقود المتداولة في حين يبقى كمية البضائع كما هي ؟

من المعروف ان النظام الراسمالي يقوم على الربح بمعنى ان الراسمالي لا يقوم بانتاج بضاعة ما الا اذا وفرت له معدلا معينا من الربح .

من المعروف ايضا ان كلما توسع انتاج بضائع ما اي كلما اصبحت هذه البضاعة تشكل حاجة ضرورية لفئات واسعة من المجتمع كلما قلت معدلات الربح فيها من اسباب انخفاض الربح كثرة المنتجين لهذه البضاعة ، واشتداد التنافس بين الذين ينتجونها والراسمالي يسعى دائما للحفاظ على معدل ربح معين لا يسمح بتقليصه وهو لذلك يعمد لاحد الامرين التاليين :

١ ــ اما ان يحول انتاجه الى بضائع جديدة .

٢ ــ واما انه يعمد الى التفتيش عن طرق جديدة للحفاظ على معدل ربحه في البضائع القديمة التي اصبحت شعبية .

فاذا نفذنا موقف هذا الراسمالي الى النظام الراسمالي بمجمله نرى ان الراسمالية تتجه باستمرار :

١ ــ الى تطوير المنتجات التي لا تشكل حاجات الناس : انتاج الاسلحة ، بحوث فضائية .

٢ ــ او الى زيادة النفقات غير المجدية للمنتجات القديمة : نفقات الدعاية ، تحسين تغليف البضائع ، الاعتناء بمظهرها دون اي تغيير يذكر في طبيعتها .

وفي كلا الامرين تعمد الراسمالية الى توظيف ناس جدد يتكاثرون يوما عن يوم في هذه المجالات : في مصانع الاسلحة ، في مكاتب الدعاية ، وجميع الخدمات الاخرى وهي بذلك تدفع لهؤلاء اجورا ومرتبات اي انها تزيد في كمية النقود المتداولة ولكنها في الوقت ذاته لا تهتم بزيادة البضائع التي تحتاجها الناس ومن هنا يزداد الطلب وترتفع الاسعار . وينتج عن ذلك انخفاض في القوة الشرائية للاجور بما يدفع النقابات للمطالبة برفع الاجور . وارتفاع الاجور هذا سيترجم بارتفاع لاحق للاسعار لان الراسمالي لا يقبل ان يقل ربحه ولكي يحافظ على معدل ربحه يعمد الى زيادة الاسعار وهكذا دواليك بستمر السباق بين الاجور والاسعار . لكن هذا السباق يبقى غير متكافىء في هذه الحالة كما يقول المثل الذي اصبح شائعا (في حين تصعد الاجور على الدرج تسبقها الاسعار بالصعود في الاسانسر) .

فيما يتعلق بالسلح مثلا :

بلغت نفقات التسلح للولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ١٧٥ مليار دولار ذهب ٦٨٪ منها الى عدد قليل من الشركات الاحتكارية .

اما في الثانية فقد بلغت نفقات السلح بين ١٩٣٩ و ١٩٤٩ مليار رايش مارك وفي حين ان سلع الانتاج ازدادت اربعة اضعاف نرى ان انتاج البضائع الاستهلاكية قد انخفض الى النصف .

ج ــ اسباب اعتماد لبنان على المستوردات ودور الاقتصاد اللبناني في المنطقة

ان السبب الرئيسي لهذه النسبة المرتفعة في اعتماد لبنان على المستوردات من الغرب هو ضعف القطاعين الزراعي والصناعي ، وهذا الضعف آت من تخصيص لبنان في قطاع الخدمات من قبل الدول الصناعية وقد تم هذا التخصيص منذ اكثر من مئة عام اذ جعلت الدول الغربية من لبنان نوع من وسيط بينها وبين قسم من الشرق العربي فبنت طرق بيروت ــ دمشق ومرفا بيروت وسكك الحديد من الموانيء اللبنانية الى الداخل واخذت تعمد بيروت لتصريف بضاعتها في قسم من المشرق العربي وتعتمد لبنان كممر للمواد الخام الغربية (النفط ، الفوسفات ..) اليها كمركز مالي لسحب الاموال العربية اليها . لذلك وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين الاولى وبعد الخطيعة الاقتصادية مع سوريا ومع نمو استخراج النفط في عدة اقطار عربية نما الترانزيت والنقل عبر لبنان الى هذه الدول كما نمت المصارف والاصطياف والسياحة فجذبت الرساميل بسبب الارباح المرتفعة التي كانت توفرها . وكان ان اهملت الزراعة والصناعة الى حد ما . هناك سبب آخر اساسي في تاخر الصناعة الا وهو نفوذ التجار اللبنانيين وخصوصا المستوردين منهم ومن ورائهم نفوذ الشركات التي يمثلونها وقد ادى هذا النفوذ الى مضايقة نمو الصناعة لان هذا النمو سيفقد الشركات الاجنبية اسواقها في لبنان والمشرق . لذلك ضغطت لمنع او تحديد حماية الصناعة ولعدم تشجيعها بالقروض والمساعدات من قبل الدولة .

اما الزراعة فقد خصصت في بعض الاصناف المعدة للتصدير (التفاح ، الحمضيات ..) واهملت الاصناف التي تغذي الحاجات الداخلية (القمح ، الكرمة ، اللحم ، الخضار) ولم تسع الدولة بشكل جدي الى تنمية هذا الانتاج بمختلف الوسائل .

لهذه الاسباب تدهورت حصة قطاعي الزراعة والصناعة في الانتاج اللبناني من ٢٣،٣٪ عام ١٩٥٠ الى ٢٥،١٣٪ عام ١٩٧٣ ، مما يدل على ضعف متنامي في امكانية سد حاجات الشعب من السلع بواسطة الانتاج المحلي ، اي الى حاجة متنامية الى الاستيراد .

ومن هنا فان تاثير ارتفاع الاسعار في الخارج يبقى مهما رغم كونه لا يفسر الا جزئيا ارتفاع الاسعار في الداخل فهذا الارتفاع يبدا منذ دخول البضاعة الى لبنان بواسطة المستوردين واحتكاراتهم .

عن الوضع بالنسبة لسلع اخرى .

ان هذا الوضع الاحتكاري في الاستيراد تعززه قوانين عديدة منها :

١ ــ قانون التمثيل التجاري

وقد صدر عام ١٩٦٧ وينص فيما ينص عليه ان الشركات الاجنبية التي لها وكيل في لبنان لا تستطيع تغيير هذا الوكيل الا برضاه . مما يعني ان هذا الوكيل يستطيع ان يرفع اسعار البضائع التي يستوردها دون ان تتمكن الشركة التي يمثلها من سحب الوكالة منه اذ ان مصلحتها تتعارض مع رفع اسعار البيع في لبنان وتدني الكميات المباعة في حين ان المستورد المحتكر يرفع الاسعار بنسبة اعلى من نسب تدني كمية البيع فيحقق ارباحا اكثر هكذا .

وهذا القانون هو من الاسباب الرئيسية في مضاعفة ارتفاع الاسعار في بلد المنشا بواسطة المستوردين ثلاثة او اربعة اضعاف . لذلك كان الغاء هذا القانون مطلبا رئيسيا من مطالب النقابات العمالية اثناء نضالها ضد الغلاء .

٢ ــ نظام الحصص (الكوتا) في الاستيراد

ان استيراد بعض السلع خصوصا السلع الغذائية خاضع لنظام يحدده بشكل دقيق . فلا يستطيع اي تاجر استيراد الكميات التي يبغي من بعض المواد (كالرز والسكر وغيرها) فهناك كمية معينة يسمح باستيرادها في فترات معينة . ويتسابق بعض التجار الى التاثلين للحصول على هذه الحصص التي يتمتعون بها دون منافسيهم . فيستطيعون هكذا فرض الاسعار التي يريدون وعرض بضائعهم عندما يريدون وحجبها عندما يريدون لترفع اسعارها وقد رايئا امثال على هذه الظواهر بالنسبة للارز وبعض الاجبان في الشهور الاخيرة .

٣ ــ نظام الاجازة المسبقة

ان عددا من السلع يخضع استيراده لنظام الاجازة المسبقة اي انه لا يجوز استيراد تلك السلع الا بعد الحصول على اجازة من وزارة الاقتصاد فالسعيد الحظ الحاصل على تلك الاجازة يستطيع بعد ذلك بيع السلع بالاوقات والاسعار التي تناسبه .

هـ ــ نتائج تركيب الاقتصاد اللبناني على « استيراد الغلاء »

سبق لنا وذكرنا ان الانتاج في الداخل لا يغي الحاجات فالصناعة اللبنانية مثلا كانت في مطلع الستينات تغطي حوالي ٦٠٪ من استعمال السلع الصناعية في لبنان اي ان ٤٠٪ من استعمالات الصناعة كانت مستورده وفي نفس الفترة كانت الصناعة اللبنانية لا تشغل الا ثلثي طاقتها الانتاجية ومن المعلوم ان الكثير من هذه الصناعات ما كانت تستطيع ان تبيع انتاجها في الداخل فكانت تحوله الى التصدير . فلولا استطاعت ان تعمل بكامل طاقتها الانتاجية وتعرفها في الداخل اولا لم تعرف الفائض الى الخارج لاستطاعت الصناعة ان ترفع نسبة تغطيتها لحاجات السوق الداخلية ونحد من اثر ارتفاع الاسعار في الخارج على الداخل .

اما فيما يخص في الزراعة فالوضع هو مشابه . اذ كان الانتاج عام ١٩٧١ يغطي حوالي ٦٠٪ ايضا من حاجات السوق المحلية بينما ٧٩٪ من الاراضي كانت غير مزروعة عام ١٩٦٧ وفقط ٩٪ من الاراضي مروية بينما تذهب انهارنا هدرا في البحر .. مشاريع الري تنام عشرات السنين في الادراج كمشروع الليطاني الذي ينام في الادراج منذ عشرون عاما . ان هذا التخلف في الزراعة يجعل المواطن اللبناني عرضة لتقلبات السلع الغذائية في الاسواق العالمية ولنا امثال حية نقدمها :

ــ عندما ارتفع سعر الصويا وهي نوع من الحبوب العلفية التي تستعمل لتغذية الدواجن في السوق العالمية عام ١٩٧٣ ، ارتفع سعر العلف بشكل سريع وبما اننا لا ننتج العلف ولا الصويا في لبنان فقد ساهم ذلك الارتفاع برفع انتاج الفروج ومنها اللحم .

ــ كما ان ارتفاع اسعار السكر عالميا مع عدم تنمية انتاج السكر بسبب سياسة معمل عنجر الاحتكارية المالتوسية قد ضغط باتجاه رفع السكر في لبنان الذي لا يزال يستورد اكثر من ٧٪ من استهلاكه رغم تمكنه من زيادة انتاجه من السكر بحوالي ٢٠٠٪ من خلال انشاء معمل او معملين لتحويل الشمندر او زيادة المساحة المروية المزروعة شمندرا .

ــ كذلك الامر بالنسبة لانتاج اللحم والحليب ومشتقاته الذي يمكن زيادته من خلال تنمية استعمال العلف الطبيعي والاصطناعي (المنتجات البتروكيماوية ..)

ــ كذلك الامر بالنسبة للقمح اذ عندما ارتفعت الاسعار بشكل جنوني في العام الماضي ، تكبدت الدولة خسائر كبيرة لتامين القمح باسعار تشجيعية للمطاحن ولو كان انتاج القمح اوسع لتمكنا من تجنب تلك الخسائر التي تحملها المواطن من خلال الضرائب مما يخفض من مستوى معيشته .

هذه القوانين التي تشكل دافعا لتكوين الاحتكارات تساهم مساهمة فعالة في مضاعفة ارتفاع اسعار السلع المستوردة .

٢ ــ الاسباب الداخلية للغلاء

أ ــ الاحتكار وغلاء المواد الغذائية

احتكار اللحوم :

لماذا هذا الارتفاع في سعر اللحوم ؟ ١٢ ل.ل كيلو الغنم و ١٠ الى ١١ ل.ل كيلو العجل بالمفرق . هل صحيح انه يعود ارتفاع اسعار اللحوم في بلدان المنشا التي يستورد منها لبنان ؟ او انه يعود الى كون العرض في السوق الداخلية محصور في ايدي ٩ الى ١٠ تجار على الاكثر يحتكرون وحدهم استيراد اللحوم من الخارج وعرضها في السوق اللبنانية ويسيطرون بالتالي على اسعارها ..

ولعلة من يقول ايضا ان تجار الجملة الذين يذبحون المواشي ويبيعونها للحاني الاحياء يراوح عددهم بين ٢٠ و ٢٥ تاجرا .

وقد حصل خفض في الاكلاف التي يدفعها تجار الجملة عندما باشر المسلخ الحديث عمله . فمنذ مطلع ١٩٧٠ انتقل عبء اجور اليد من عاتق القصابين الى بلدية بيروت التي تدفع اجور عمال في المسلخ حوالي ١٥٠ الف ليرة شهريا وبدلا من ان ترخص اسعار اللحوم بسبب تدني كلفة الذبح وتوفير اجور اليد العاملة ارتفعت اسعار اللحوم وما زالت ترتفع .

لتتابع عملية بيع اللحوم في عام ١٩٧٢ (لم ناخذ عام ١٩٧٣ لان المعلومات الاحصائية عن اسعار اللحوم لم تكتمل بعد بسبب التاخر في الاجهزة المختصة بالاحصاء) . نبرز في الجدول التالي سعر لحم البقر لدى الاستيراد وسعر كيلو اللحم الصافي عندما يشتريه المستهلك آخذين بعين الاعتبار ان كل ٢ كيلو لحم حي مستورد يساويان كيلو لحم صافي . (المصادر : التجارة الخارجية ــ مديرية الاحصاء والجمارك ــ ١٩٧٢ ، ملحق النهار ١٢/١/١٩٧٤)

نستخلص من هذا الجدول ان السعر الخارجي زاد بنسبة ٨٥٪ خلال ١١ سنة في حين ان سعر البيع في الداخل زاد ٢٠٠٪ خلال نفس الفترة اي ان ارتفاع اسعار اللحوم تعود لاسباب داخلية بنسبة ١١٥٪ ولاسباب خارجية بنسبة ٨٥٪ لماذا هذا الفرق الكبير بين سعر الاستيراد وسعر المفرق حوالي ٦ ليرات اين يذهب هذا الفارق الكبير ؟ لنحلل عملية تجارة اللحوم داخل لبنان .

اذا تتبعنا عملية بيع لحوم البقر لعام ١٩٧٢، لرايئا ان المستورد حصل على كيلو اللحم بقيمة معدلها ١٤٢ ل.ل اي حصل على ٢ كيلو لحم حي (كيلو صافي) بقيمة ٢٨٤ ل.ل ثم باعها لتاجر الجملة بمعدل ٥٢٥ ل.ل (حسب ارقام النهار الانمائي ٧٤/١/١٣) يتراوح سعر كيلو البقر الحي بالجملة في ١٩٧٢ بين ٢٥٠ و ٢٧٥ ل.ل يساوي اذا متوسط سعر ٢ كيلو لحم حي ٥٢٥ ل.ل . فيكون نصيب التاجر المستورد ٢٤١ ل.ل في ٢ كيلو لحم حي (٥٢٥ ل.ل ــ ٢٨٤) يشتري تجار الجملة المواشي الحية من المستوردين بـ ٥٢٥ ل.ل (٢ كيلو حي) يذبحونها ثم يبيعونها مذبوحة بعظمها الى تجار المفرق وقد وصل كيلو اللحم الصافي الى المستهلك في عام ١٩٧٢ بسعر وسطي يعادل ٩ ليرات فاين ذهب الفارق ؟ ان ما يجنيه القصابون بالمو المفرق في الاحياء عن كل كيلو لحم صافي يتراوح بين ٨٥ ق.ل وليرة لتفول ، يكون اذا نصيب تجار الجملة ٨ ل.ل ناقص ٥٢٥ ق.ل اي ٢٧٥ ق.ل في كيلو لحم البقر الصافي .

يمكننا القول اذا ان نصيب الاحتكار (٦ مستوردين ــ ٢٥ تاجر بالجملة) زاد على ٥ ليرات من اصل ٩ ليرات سعر كيلو اللحم الصافي ويدفعها المستهلك وهذه السنة ١٩٧٤ تراوح سعر كيلو لحم البقر بين ١٠ و ١٢ ليرة فزاد نصيب المحتكرين وكثرت خسارة المستهلكين .

ان لبنان يستهلك اكثر من ٢٠ مليون كيلو من لحوم البقر الحية . اذا كان نصيب الاحتكار والسماسرة يزيد عن الـ ٥ ليرات في الكيلو الصافي (وهذا النصيب يزداد سنة بعد سنة في حين تقل كميات اللحوم المستورده) يكون ما يجنيه المحتكرون وهم اقل من ٣٠ شخصا لا يقل عن ٥٠ مليون ليرة سنويا من حاجات لبنان من الاغنام فان مجمل الربح غير الشرعي الذي يحققونه ٣٣ مليون ليرة . واذا اضفنا ما يجنوه من بيع « العفشة » (الحواشي والمعالق ..) والجلود نصل ارباحهم غير الشرعية الى ٤٠ مليون ليرة .

يشتري المستهلك كيلو الغنم الصافي بـ ١٢ ليرة . اين يذهب الفارق بين سعر الكيلو الحي ٤٢٥ ق.ل تسليم المستورد وسعر الصافي ١٢ ل.ل تسليم القصاب (هذا ما لم تبخسه جريدة النهار) . كل ٢ كيلو لحم غنم حي يعطيان كيلو لحم صافي . فيكون سعر ٢ كيلو حي ٨٥٠ ق.ل (تسليم المستورد) . اذا استثنينا ربح تاجر المفرق الذي لا يتعدى ليرة في الكيلو الصافي يبقى فارق قدره ٢٥٠ ق.ل (١١ ل.ل ــ ٨٥٠ ل.ل) يذهب لتجار الجملة ونصف الجملة والسماسرة الذين يشرفون على الذبح في المسلخ . وهذا الربح الطفيلي يساوي ما لا يقل عن ٣٠ مليون !!

يدفع اذا المستهلكون اللبنانيون في السنة ٧٠ مليون ليرة ارباح احتكارية عن لحوم الغنم و ٥٠ مليون عن لحوم الابقار ، اي ما لا يقل عن ١٢٠ مليون ليرة لمستوردي اللحوم (الذين يتمتعون بحصة الاسد) ونجار الجملة ونصف الجملة ؟

نورد هنا بعض الاسماء التي نشرتها جريدة النهار في عدد ١٩٧٤/٣/٧ :

المستوردون

محمود سمان واخوانه : من اصل ٨٠٠ راس تذبح يوميا في المسلخ حصة السمان ٢٠٠ الى ٣٠٠ راس . يملك ٣ زرائب في البقاع والشويفات .

قاسم عبدالساتر : يملك زرائب في بعلبك فيها ٧ الاف راس حاليا .

منير حاتمي : ٧ زرائب في البقاع وبكفيا والشويفات .

يوسف ومنصور ابو رحال وهما في نفس الوقت بيعمان بالمفرق في ملاحمهم للمدارس والفنادق .

وهنالك مستوردون آخرون هم يوسف شبير ، جوزف فرهود ، محي الدين علاء الدين ، ابراهيم ابراهيم

السماسرة

يعملون لمصلحة المستوردين وهم يسيطرون على عمليات الذبح في مسلخ بيروت . يتقاضون ليرتين عن كل راس غنم وعشر ليرات عن كل راس بقر يمر في المسلخ . وهم ازلام المستوردين ويسيطرون على المسلخ .

تجار الجملة ونصف الجملة

وهم حوالي ٢٠ تاجر ينشرون من المستوردين ومن المسلخ ويتولون الوزيع الى قصابي الاحياء ان عددا كبيرا من المستوردين يملكون محلاتهم حيث يبيعون مباشرة للمستهلكين فيجمعون بذلك ارباح المستوردين والجملة والمفرق محققين ارباحا خيالية . تنطبق هذه الحالة على ابو رحال وبكداش والعدو، وفرهود وشبير وغيرهم . وهنالك بعض المستوردين الكبار لم تذكر النهار اسماءهم، ربما لانهم يستوردون باسماء تجار آخرين او لاسباب اخرى نجهلها

ينسق كبار المستوردون فيما بينهم لتحديد عدد الذبيحات في المسلخ كل يوم . فيتحكمون بالعرض ويجعلونه دائما اقل من الطلب . ان قاعدة العرض والطلب معطلة كليا والمنافسة مفقودة . فالاحتكار هو السيد في تحديد مستوى الاسعار في المسلخ . فاذا دخل تاجر جديد الى سوق استراد اللحوم ، يخفض كبار المستوردين اسعارهم مجبرين اياه البيع باسعار اقل مما كان يرغب ، فيخسر ويضطر الى الانسحاب من السوق او الاتفاق مع احدهم . وذكرت النهار في عددها ١٩٧٤/٣/٨ كيف ان المستوردين حملوا القصابين بواسطة نقابة القصابين التي يسيطر عليها المستوردون ، حملوهم على عدم شراء اللحوم الشادية التي اسوردها مكتب الحبوب واجبروه على تحويلها الى لحوم مجلدة . وهم ارادوا بذلك افهام الدولة انه يتعذر عليها مهمة استيراد اللحوم والحاق الضرر بهم وكانت الدولة قد لجات الى الاستيراد بعد التحرك النقابي والشعبي في شهر شباط ١٩٧٤ تحت ضغط الاضراب العام .

بعض النتائج

ان كل ما سبق يحملنا على تصديق ما يقال عن ان بعض المتمولين عرضوا على الدولة عام ١٩٧٢ مشروعا يتكفلون فيه باستيراد المواشي الحية من اوستراليا وذبحها وسلخها في بيروت على نفقتهم وتامينها للمستهلك بمعدل ٥ ليرات الكيلو الصافي. فقامت قائمة التجار والمستوردين و « قطس » المشروع قبل ان يولد .

ان العائلة العمالية التي يتراوح دخلها بين ٢٠٠ و ٤٠٠ ليرة شهريا تستهلك ٢ كغ لحم اسبوعيا اي ٥ كيلو في الشهر . بما ان الربح الفائض لمحتكري اللحم هو كما حسبنا اكثر من ٥ ليرات من اصل ٩ ليرات يكون ما يقتطعه محتكرو اللحم من ارباح طفيلية من دخل العائلة العمالية ٢٥ ليرة بالشهر الواحد اي ٧٪ من مجموع دخل العائلة والسعر الاجمالي لـ ٥ كيلو لحم يمثل ٤٥ ليرة اي ١٢٪ من دخل العائلة العمالية المتوسطة .

يمكننا القول ان ٩٠٪ من سكان لبنان يدفعون ضريبة تتراوح بين ٥ و ١٥٪ من دخلهم الى اقطاع ٣٠ محتكر من كبار تجار ومستوردي اللحوم يجنون ارباحا تتعدى الـ ٧٥ مليون ليرة في السنة دون ان تتدخل السلطة في شؤونهم بل وتحت حمايتها (نظام الكوتا ، تخفيض الضريبة على استيراد اللحوم الى نسبة ١٪ ، تمويل المسلخ) .

البقية في العدد القادم